

سيدي الرئيس مازلت متشامماً

في هذه المساحة وكمواطن يعني أحب أن أعرب عن تشاؤمي من قرار وقف إطلاق النار في المنطقة الشمالية الغربية. ليس لأنني من ناعة الحزب ومحبي الدمار والحرب وليس لأنني أنطلق هنا من انبولوجياً وأفكار مستندة تناقض في سبيل الخيل من الأخر، ومنهم - يحيى علي ثوري الحزبي- وفكره ومعتقده العنصري، وليس لأنني أيضاً من أصحاب الأفكار العلمانية المناهضة في سبيل إزالة كل تيار فكري عن الوجود، لكن تشاؤمي هذا ينبثق من حسيات منطقية وموضوعية أراها كذلك بالنسبة لي.



فأنا كمواطن تعلم كثيراً من دروس الحروب الستة السابقة التي خاضتها قواتنا المسلحة والأمن ودفع في سبيلها شعبنا الكثير من مفراته وإمكاناته وأهمها بالطبع هنا من رجالاته العظيمة الأشواش الذين يعيدون اليوم جوار ربهم يرفزون كما وعد سبحانه وتعالى في كتابه الحكيم.

فأنا أركز تماماً كما يمني وكأي متابع ومهتم بما يحدث في المنطقة الشمالية الغربية منذ بداية الحرب الأولى بان الحوثيين مهرة في استغلال الفرص وتجيدها لخدمة أجندتهم وأهدافهم ومبارهم. فهم الأولون في النزاح من الذين يناقضون العهود ويسجلون بأعلى درجات التشدد والتصلب مؤلفهم المناهضة والمعادية لكل إشراقه أمل بعيشها الوطن وبنينها الشعب في سبيل بلوغ مستقبل الأفضل للمعلم بالأمم والاستقرار والتنمية.

ونظراً لهذا الرصيد الحافل للحوثيين في النبل والوطن وفي الضرب عرض الحائط بكل بارقة أمل لإحلال الأمن والسلام، بل وتهشيش كل المواقف الوطنية والتشريعية التي اتخذها فخامة الرئيس من أجل وقف تزيف الدم فإننا اليوم نزيد تشاؤماً فيما لو استمر الحوثيون في عيهم هذا وحاولوا هذه المرة عيشاً ان يضربوا عرض الحائط بقرار الإخ الحزبي القاضي بوقف إطلاق النار، أو محاولة الإساءة إلى هذا القرار من خلال تفسيرهم المراوغ لكل مضامينه وإبعاده وأهدافه الوطنية والإنسانية على المستويين القريب والبعيد.

وأمل كمواطن يامل أن نجد هذا القرار طريقه إلى البلورة والتوقيع على الواقع... وأسأل الله في ذات الوقت أن يلمن الحوثيين إلى فهم وإبعاد هذا القرار، وإن يدفعهم بالتالي إلى تنفيذ كل بنوده، ومن ثم يجعلهم يبحثون بموضوعية ومنطقية عن مكان نيلهم في إطار اليمن الجديد الديمقراطي الموحد بالنسبة لديمقراطية وإلتزام عظيم باسس وقواعد الدستور والقانون.

وخلاصة القول: سيدي الرئيس أنا كمواطن انتظر بشغف كبير ما الذي سوف يوول إليه قراركم بوقف إطلاق النار، وهو شعور لايق لأهمية عن مشاركتهم وعن حرصكم الشديدين من أجل حاضر ومستقبل اليمن المشرق الذي تشيدونه دائماً والذي وعدتم به شعبكم في برنامجكم الانتخابي.

ولعل الشيء الوحيد الذي يجعلني هنا أتحدث بقراركم هو انكم قائد مجرب وخبير بكل قضايا الوطن وما يصلح شأنه، فإنني أثق بقراركم.. وبالكم الأكثر حرصاً كقائده له رصيد تاريخي ووطني عظيم.. وخير اللهم اجعله خير.. وبإحجاب الله عليكم سيدي الرئيس..



السلام في صدقة..!

وأخيراً توقفت العمليات العسكرية في المنطقة الشمالية الغربية، بعد أن التزم عبد الملك الحوثي بتفقد النقاط الست المنعلنة من اللجنة الأمنية العليا، كشرط لإيقاف العمليات العسكرية، والتي بدأت بالفعل حين التفقد الساعة الثانية عشرة مساءً الخميس -الفاث- وتوتلي لجنة وطنية من مجلس النواب والشورى، الإشراف على ألية تنفيذ تلك النقاط، لإحلال السلام في المنطقة.

إيقاف العمليات العسكرية يعتبر بحد ذاته قراراً حكيماً، بحسب للقيادة السياسية والعسكرية أيضاً، وهو دليل على حرصها على حفظ دماء اليمنيين، وعودة النازحين إلى مناطقهم والتفرض لجهود البناء والتنمية وإعادة إعمار ما خلخته تلك الفتنة من دمار وحرب، وتعزيز الوثائق والسلام الإجماعي بين أبناء الوطن الواحد، إلا أن تحقيق هذه الغايات الوطنية وما تحمله القيادة السياسية من نوايا صادقة بإنهاء الحرب وإغلاق ملف صدقة نهائياً، مرهون أيضاً بوقف الطرف الحوثي بما التزم به لكل ما جاء في النقاط الست بهذا الصدد..

إن إمام اللجنة الوطنية المكلفة بالنزول الميداني للإشراف على تنفيذ هذه المهمة الوطنية الكثير من التسليلات والواجبات والتي تتطلب تعاون كل الأطراف، من أجل تحقيق تفاصيل النقاط الست على أرض الواقع، وتذليل الصعوبات ومعالجة أية إشكاليات قد تنشأ عند التنفيذ، فالإرادة متوافرة والنوايا معلنة، والقبادة السياسية وفقها واضع بهذا الصدد، وفي كل الحروب السابقة التي جرت في تلك المنطقة جراء فئنة المتحمرين كانت دائماً السباقة بالدعوة إلى السلم الاجتماعي، والوثاق الأهلي، والاستماع إلى صوت الهلأل والكف عن اللع بالثار وأعمال القتل والتخريب والإغذاء على الممتلكات العامة والخاصة، والخروج على الدستور والنظام والقانون، ومقاومة السلطات... على الحوثيين الآن أن يستفيدوا من كل الدروس الماضية، فأكفروا في معلميهم، والله من وراء القصد.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

إن المتابع لتطور التجربة الديمقراطية في الجمهورية اليمنية سيجد أن الأحزاب والتكتلات السياسية رغم عراقه بعضها إلا أنها لم تتمكن من مواكبة المستجدات، بل استطاعت القبول بحيادية أنها لم تمارس مهامها المتعارف عليها عالمياً، وربما سلك الأحزاب اليمنية سلوكاً مغايراً لما ينبغي عليها القيام به، فلم تعد برامج تلمس من خلالها المقام والتطلعات القاعدة الجماهيرية، وغلب على بعض هذه الأحزاب الاتجاه التقليدي الذي يعتمد في خطابه وبرامجه الانتخابية على الوجاهات القبلية والاجتماعية، دون أن تحدث نقلة نوعية باتجاه التحديث، وركزت على القيادات التقليدية ولم تهتم بالكوادر المؤهلة، والأكثر من ذلك سعت إلى تهميش العناصر المتنورة وعدم الإحترام بالأسس المنهجية والمؤسسية لبناء بعض تلك الأحزاب، وألغت كثيراً من أحزاب المعارضة المنهج الديمقراطي في أطرها القيادية والقاعدية واعتمدت على التعيين واستبعدت كلية نظرية المشاركة الشعبية داخل تكويناتها.

إن اعتماد أحزاب المعارضة على الإصلاء والتعيين والفرص جعل من هذه الأحزاب عاجزة عن مخاطبة الجماهير على اعتبار أن القيادات لا تمثل تلك القاعدة الجماهيرية ولم تتعد برضى وقناعة الجماهير وكثير من قواعد تلك الأحزاب تعتبر القيادات القريبة على قمة الهرم الحزبي أو التنظيمي لا تمثلها وإنما تمثل مراكز القوى الضاغطة على تلك الأحزاب، وهو ما جعل هذه الأحزاب تتخاطب قبل كل انتخابات شامية أو محلية أو رئاسية مع المنظمات والهيئات المختصة بالشأن الانتخابي بدلاً من أن تخطب ود الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية، وقد بلغ حالة

باعتقادي أن ما يحدث اليوم في بعض مسيريات محافظة حج وأبين والضالع من أعمال تخريبية وعنوانية تصل إلى حد انتهاك حقوق وأدمية المواطنين اليمنيين، تنطلق من ضميرها وفي المقدمة رجال الأمن الإطفال قراءة صريحة لكل هذه الاعمال التي تجاوزت الحدود وواسعت إلى قسمة

وعادتنا كشعب عظيم حقق في تاريخه المعاصر منجز الوعد المبارك التي أعادت الاعتبار ليس فقط لليمن بل للشعب كله، شعوبنا العربية والإسلامية.

من تأمل القول إن ما حدث وربما يتواصل في عهد آخر من المديرين من عمليات قطع للمواطنين في الطرق وسرقة ممتلكاتهم وانتهاك حرمتهم، تواصل مع هدفها ليس فقط لإسطناقتنا الوطني الذي أشخره الشعب بحرية عبر صناديق الاقتراع بل الهدف هو تزييق اليمن الواحد من خلال خلق الفتنة وإطلاق الأمن السكينة وإيقاف عملية التنمية وعجلة الاستثمار لإظهار اليمن الموحد دولة فاشلة مشلولة يتخبط



د. علي مطهر العثري

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمكنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

فقد كانت انتخابات المجالس المحلية الأولى في 2002م الفرصة الذهبية لهذه الأحزاب لتتمكن من إظهار قيادات ميدانية من خلال المجالس المحلية الأقرب للوطن، ولكن الذي حدث أن هذه الأحزاب دخلت في تحالفات ثنائية فيما بينها، وكان تصدع برضى وقناعة الجماهير وكثير من قواعد تلك الأحزاب تعتبر القيادات القريبة على قمة الهرم الحزبي أو التنظيمي لا تمثلها وإنما تمثل مراكز القوى الضاغطة على تلك الأحزاب، وهو ما جعل هذه الأحزاب تتخاطب قبل كل انتخابات شامية أو محلية أو رئاسية مع المنظمات والهيئات المختصة بالشأن الانتخابي بدلاً من أن تخطب ود الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية، وقد بلغ حالة

بلغ السيل الزبي..!



أقبال علي عبدالله

تقسيمها إلى دويلات ضعيفة في إطار المخطط المعروف بالشرق الأوسط الجديد الصهيونية للولايات المتحدة الأمريكية والعابلية ذلك شيء ليس يسجد على كل شأ في اليمن سواء في اليمن أو المنطقة أو العالم.

من هنا فإن قراءة ما يحدث اليوم في بعض المديرات الجنوبية من قبل العناصر الانفصالية هو امتداد لأعمال التمرد بصعدة وتواجد عناصر القاعدة الإرهابية المشتغلين بقتل من دول في المنطقة، هي في الواقع قراءة إلى وضعا الذي تعاني من دول في المنطقة، وما تحدثنا عن أزمات ونواجهه من بعض الأحزاب السياسية من محاولات إنتزاع الطرق والسياسة، لتنفيذ تلك المؤامرة الخارجية،

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمكنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

فقد كانت انتخابات المجالس المحلية الأولى في 2002م الفرصة الذهبية لهذه الأحزاب لتتمكن من إظهار قيادات ميدانية من خلال المجالس المحلية الأقرب للوطن، ولكن الذي حدث أن هذه الأحزاب دخلت في تحالفات ثنائية فيما بينها، وكان تصدع برضى وقناعة الجماهير وكثير من قواعد تلك الأحزاب تعتبر القيادات القريبة على قمة الهرم الحزبي أو التنظيمي لا تمثلها وإنما تمثل مراكز القوى الضاغطة على تلك الأحزاب، وهو ما جعل هذه الأحزاب تتخاطب قبل كل انتخابات شامية أو محلية أو رئاسية مع المنظمات والهيئات المختصة بالشأن الانتخابي بدلاً من أن تخطب ود الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية، وقد بلغ حالة

باعتقادي أن ما يحدث اليوم في بعض مسيريات محافظة حج وأبين والضالع من أعمال تخريبية وعنوانية تصل إلى حد انتهاك حقوق وأدمية المواطنين اليمنيين، تنطلق من ضميرها وفي المقدمة رجال الأمن الإطفال قراءة صريحة لكل هذه الاعمال التي تجاوزت الحدود وواسعت إلى قسمة

وعادتنا كشعب عظيم حقق في تاريخه المعاصر منجز الوعد المبارك التي أعادت الاعتبار ليس فقط لليمن بل للشعب كله، شعوبنا العربية والإسلامية.

من تأمل القول إن ما حدث وربما يتواصل في عهد آخر من المديرين من عمليات قطع للمواطنين في الطرق وسرقة ممتلكاتهم وانتهاك حرمتهم، تواصل مع هدفها ليس فقط لإسطناقتنا الوطني الذي أشخره الشعب بحرية عبر صناديق الاقتراع بل الهدف هو تزييق اليمن الواحد من خلال خلق الفتنة وإطلاق الأمن السكينة وإيقاف عملية التنمية وعجلة الاستثمار لإظهار اليمن الموحد دولة فاشلة مشلولة يتخبط

أية طرفة فيصل الصوفي



كثير الطباخون في الجنوب..!

■ كم شكلت لجان لمعالجة المشاكل في المحافظات الجنوبية: احسنوا معنى.. لجنة المحفوظات الدكتور باصرة، لجنة برئاسة عبد القادر هلال، لجنة برئاسة النائب، لجنة برئاسة وزير الدفاع، وأخيراً لجنة برئاسة الدكتور العلوي وأخرى برئاسة الدكتور الشعبي، وأدى من تلك لجان برئاسة محافظ ولجان مصغرة محلية أو «موجلة».

وكم هي قرارات التعيين لأشخاص كان يعتقد أنهم من خلال وفائهم سوف يسهون في حل المشاكل واستتباب الأوضاع: قرارات كثيرة حتى أن عدد الذين عينوا في مناصب وكلاء محافظات وكلاء مساعدين لمنصب محافظين لم يواكب المحافظة، وإتلال قرارات التعيين مستمرة، ومن لم يجدوا له «شغل» اقترحوا تعيينه وكلاء لشؤون مديرية كذا ومديراً عاماً لشؤون قرية..

بعد هذا كله تزداد المشاكل تعقيداً، بل وتظهر كل يوم مشاكل جديدة.. فهل تلك اللجان لم تنتج في دراسة المشاكل أو لم تتوقف في اقتراح الحلول الفعالة أم أن مقرراتها كانت مناسية ولكن لم تطبق على الأرض: وكل أولئك المعينين بقرارات في مناصب مهمة ما لهم لم يحدثوا تغييراً إلى الأخصن وعلى الأقل يمنعوا التدهور إلى ما هو أسوأ!

ومع ذلك نقول إن من قررات شجاعة لإفقاء المناسبة لمعالجة المشاكل في بعض محافظات الجنوب، فما لو اوطنون ببحثنا للخدمات، والشباب يحتاجون لوظائف وفرص عمل، وإلى جانب ذلك لابد من قرارات شجاعة لإفقاء البؤر التي تشعل نار الغضب والتفهم، وفي مقدمتها إنتزاع الأراضي والممتلكات العامة من أيدي الذين سطوا عليها عنوة أو حصولها عليها بطرق غير مشروعة، ومساعدة الذين استغلوا ويستغلون وفائهم العامة لتحقيق مكاسب شخصية وعائلية، ومن المهم كذلك تطبيق القانون بحق كل من انتهك ما نصحه القانون وما بخره، كفف بقوم مختطفون يقتل جندي أو مواطن أو تخرب منشأة عامة أو إهراق مساحراً أو قطع طريق وتخرىض على العنف لم لا ينفكوا، بل إن بعضهم يلتم الإسماع به رغم معرفة من هو وأين هو، ومن يقبض عليه برصاص الأيمن يتم إطلاق سراحه بامر من سلطة أجنبي.

إن تقارير لجان النيابة التي نزلت إلى بعض المحافظات الجنوبية تربطنا أن الأوضاع سيئة وإن بعض الناجمين لها ما يبررها ولابد من النظر في قضايا الناس العادلة.. وهذه التقارير تقول إن السلطات المحلية في بعض تلك المحافظات لاتعمل بصورة جيدة ولا يبدوا أن ذلك من مفاصلها، لكن هل يكفي فضح السلبات، أم لابد من العمل مدامت المشاكل واضحة ومفهومة: □

باعتقادي أن ما يحدث اليوم في بعض مسيريات محافظة حج وأبين والضالع من أعمال تخريبية وعنوانية تصل إلى حد انتهاك حقوق وأدمية المواطنين اليمنيين، تنطلق من ضميرها وفي المقدمة رجال الأمن الإطفال قراءة صريحة لكل هذه الاعمال التي تجاوزت الحدود وواسعت إلى قسمة

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمكنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

فقد كانت انتخابات المجالس المحلية الأولى في 2002م الفرصة الذهبية لهذه الأحزاب لتتمكن من إظهار قيادات ميدانية من خلال المجالس المحلية الأقرب للوطن، ولكن الذي حدث أن هذه الأحزاب دخلت في تحالفات ثنائية فيما بينها، وكان تصدع برضى وقناعة الجماهير وكثير من قواعد تلك الأحزاب تعتبر القيادات القريبة على قمة الهرم الحزبي أو التنظيمي لا تمثلها وإنما تمثل مراكز القوى الضاغطة على تلك الأحزاب، وهو ما جعل هذه الأحزاب تتخاطب قبل كل انتخابات شامية أو محلية أو رئاسية مع المنظمات والهيئات المختصة بالشأن الانتخابي بدلاً من أن تخطب ود الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية، وقد بلغ حالة

باعتقادي أن ما يحدث اليوم في بعض مسيريات محافظة حج وأبين والضالع من أعمال تخريبية وعنوانية تصل إلى حد انتهاك حقوق وأدمية المواطنين اليمنيين، تنطلق من ضميرها وفي المقدمة رجال الأمن الإطفال قراءة صريحة لكل هذه الاعمال التي تجاوزت الحدود وواسعت إلى قسمة

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمكنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

باعتقادي أن ما يحدث اليوم في بعض مسيريات محافظة حج وأبين والضالع من أعمال تخريبية وعنوانية تصل إلى حد انتهاك حقوق وأدمية المواطنين اليمنيين، تنطلق من ضميرها وفي المقدمة رجال الأمن الإطفال قراءة صريحة لكل هذه الاعمال التي تجاوزت الحدود وواسعت إلى قسمة

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمكنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمكنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

أحزاب اللقاء المشترك والشرعية الدستورية

العجز لدى هذه الأحزاب درجة غير مسقة، فعلى سبيل المثال من تجربة أحزاب اللقاء المشترك كانت بدأت بداية موفقة في الانتخابات البرلمانية الأولى 1993م وحقق نتائج ممتازة، وتمنت كذلك من مواصلة نفس النهج القسام على الإيمان بالديمقراطية والتعددية في انتخابات 1997م وإن ظهر على هذه الأحزاب مؤشرات التقهقر أو التراجع، وقد حاولت أحزاب اللقاء المشترك عقب الانتخابات الثانية البرلمانية أن تشكل كتلة المشتركة بهدف مواجهة التكتف السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهو ما حدث في 1996م بهذا الاستعداد لخوض الانتخابات المفترضة والممكن وغضب الانتخابات بدأت تظهر بوادر الإخلاف وعدم الإلتزام بينها.

قبل وبعد انعقاد مؤتمر لندن والنتائج الإيجابية التي بددت منه كافة المراهقات والمحاولات الأخرى التي كان يلوح بها عدد من قيادات الشتات التي ظلت تتحدث عن دور وعن أمل مفقود، بدعم من قوى متنفذة في المشترك. ظلت تلك الوجوه منجمة تسرح وتمرح في عدد من العواصم العربية والأوروبية رافعين شعار الحقد والكراهية والابتزاز والتامر والتذب والخداع والابتدال في محاولة منهم أن يسمح لهم بالتبرع السياسي.. ولعل المحاولات الحثيثة التي بذلها معارضوه عن بعد قد منيت بفشل ذريع وغير مسبوق!!

حيث كشفت تصريحاتهم الصحفية- وفي مواقعهم الاخبارية – عمق الإحباط وحالة اليأس وردود الأفعال للتيار القبلي والمالي المؤثر في أركان المشترك الذي رفع سقف شروطه التعجيزية في الموافقة على المشاركة في الحوار الوطني، كما أن رهانات المشترك بجماعة الحوثي- كقوى عسكرية رديفة لمشاريعهم- هي الأخرى قد باعت بالفشل الذريع! حيث تأكد أن البحث عن دور أصح ضائعاً، كما أن حلمهم المقترن بسلاح الحقد والكراهية والتار السياسي القديم من الوطن والوحدة والسيادة أصبح هو الآخر أملاً مفقوداً..

كل ذلك جرى على أمل أن يحقق ذلك السيناريو بانعقاد وخلفيات ومخططات التامر التي دشنتها المدعو طارق الفضلي الذي فاجأ به بعض حلقاته في الاشتراكي الذين يعملون لخدمة اليوم في آيين

وفي بعض المحافظات الجنوبية في إطار التكايدة والتار السياسي والمتخيل بإشهار شعار الحراك المكون من (علم) اتحاد الجنوب العربي البائد الذي سقط تحت اقدام مناضلي الثورة اليمنية في ٣٠

المعارضة عن بُعد.. بين الدور الضائع والأمل المفقود!!



محمد الطاج سالم

اليمن أصبحت اليوم دولة بحورية إقليمية، صنعت مشجرات وأنجازات وانتصارات للشعب اليمني في هذا الركن الجنوبي لجزيرة العرب. □

اليمنية ويتضحيات الشعب اليمني قد أعماهم الكيد السياسي وماضي التار السياسي الدفين، أصبحوا يتداولون في ملعب سياسي مجهول الهوية للوصول الي ادوار واحلام مبهمة الهوية، لتحقيق هدف واحد هو القضاء على رأس الوطن! والنظام السياسي لدولة الوحدة وسيادة

وفي إطار مسلسل الكشف عن هوية ومخططات الحلفاء الشركاء في بعض أركان المشترك والحراك والعناصر في الخارج أقدم شيخهم في آيين يوم الإيعاء قبل الماضي على رفع العلم الأمريكي والعلم البريطاني وإذاعة النشيد الوطني سابقة خطيرة وجديدة غير مسبوقة في الحياة الداخلية لنشاطات احزاب المعارضة، ليس في اليمن فحسب بل وفي العالم العربي برمته. والسؤال المطروح اليوم هو: هل ما أقدم عليه المدعو (شيخ

نوفمبر ٢٧يوم الاستقلال الوطني وهروب المستعمر البريطاني وعملائه السلاطين من جنوب الوطن اليمني، و(علم) النظام الاشتراكي ما قبل ٢٢مايو ١٩٦٠م بقيام الجمهورية اليمنية وتحقيق الوحدة اليمنية.

هذا الشعار المزوج لعلمين لنظامين باندن الأول كان عميلاً للمستعمر البريطاني، والثاني كان حامل لواء الاشتراكية العلمية (الماركسية).. أصبحت اليوم فجأة حليفين على حساب تضحيات

شهداء الثورة اليمنية والنجزات الوطنية التي تحققت بغضل الأهداف الستة للثورة اليمنية!!

ومنذ مرور أكثر من ثلاثة أشهر على إشهار هذا الشعار الحراكي الذي اتار استياء واسعاً من قبل المواطنين، باستثناء قادة الاشتراكي وحلفائهم من الأحزاب القومية في (المشترك) خاصة الناصريين

والبعثيين الذين نعلم جميعاً الموقف التاريخي الضالّي والتحرري للزعيم الراحل جمال عبدالناصر وحزب البعث العربي الاشتراكي تجاه الاستعمار وعملائه في العالم!

جميع أولئك الذين يتجارون ويتاجرون اليوم بدماء شهداء الثورة

الحراك في آيين) وهو شريك أهل الكبد والتار السياسي- يعبر عن مواقفهم مجتمعين“ أو أفراد؟ ثم لماذا السكوت على ما يجري إن كانوا هم رافضين لذلك أو حتى موافقين عليه؟

إن على كافة الشرفاء الوطنيين والمتقفين والأدباء والقوى الحية في الوطن أن يبادروا إلى التعبير تجاه الانتحاط السياسي والتجارة السياسية بغضاباً الوطن ووحدته وسيادته. إذ أن العملية السياسية في بلادنا وجدت على أسس دستورية قانونية ووطنية وتاريخية وديمقراطية على أساس التبادل السلمي للسلطة، وأي خروج على هذه الثوابت فحكمه محدد في الشريعة والدستور..

ولأ يجوز على الإطلاق تحت أي مبرر السكوت على ما يجري اليوم في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية.. يجب على الجميع أن يستجيبوا لدعوة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله للمشاركة في الحوار الوطني، ومن أراد أن يبحث عن دور سياسي أو أمل سياسي

معين فعليه إن يشارك في الحوار الوطني داخل الوطن.. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتحقق أي دور سياسي من الخارج-صهها فتفتنوا في خلق مزيد من يؤر التماسر والتخريف أو الكيد السياسي.. فاعلموا جميعاً ما هؤلاء أن اليمن أصبحت اليوم دولة بحورية إقليمية، صنعت مشجرات وأنجازات وانتصارات للشعب اليمني في هذا الركن الجنوبي لجزيرة العرب. □